الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد

14 **فبراير** 2021

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

تسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف رؤية 2030

التشريعات الجديدة.. بصمة تطور عدلي

المصدر: جريدة البلاد السبت 02 رجب 1442هـ -13 فبراير 2020م
https://albiladdaily.com/2021/02/13

البلاد – مها العواودة

تنطلق المملكة إلى آفاق أرحب في مختلف المجالات، وتطور بيئتها التشريعية بما يتواكب مع أحدث التوجهات القانونية والممارسات القضائية الدولية الحديثة، ولا يتعارض في الوقت ذاته مع الأحكام الشرعية، وفقا لما أعلنه ولي العهد خلال الأسبوع المنصرم، مؤكدا أن عملية تطوير المنظومة التشريعية مستمرة في المملكة، ما يشير إلى أن السعودية ماضية نحو تعزيز الضمانات والحقوق لجميع المواطنين والمقيمين، باستحداث وإصلاح الأنظمة التي تحفظ الحقوق .وتُرسِّخ مبادئ العدالة والشفافية وحماية حقوق الإنسان وتحقّق التنمية الشاملة

ويرى المحامي والمستشار الشرعي والقانوني، القاضي بديوان المظالم سابقاً، الدكتور فيصل بن سعد العصيمي، أن التشريعات الحديثة منارة هداية، وركن عدالة، وبصمة تطور في الأنظمة العدلية. وقال :"في ظل التطور الذي تعيشه المملكة في شتى المجالات، أصبح من الضروري مواكبة هذا التطور في الأنظمة العدلية، بجانبيها الإجرائي والموضوعي، فكانت هذه التشريعات بصمة في التاريخ العدلي؛ لتضع الصورة واضحة أمام الأفراد والمؤسسات والشركات والكيانات الشخصية والمعنوية فيما يعرض لها من مشكلات أو متطلبات عدلية، فيصبح من الممكن بعد هذه التشريعات التنبؤ بالأحكام القضائية، ويرتفع مستوى النزاهة، وتتمكن الجهات الرقابية من متابعة الفساد بكل شفافية".

وطبقا للمحامي وعضو هيئة حقوق الإنسان الدكتور عبد الحكيم بن عبد الله الخرجي، فإن هذا التوجه من قيادات المملكة حلقة في سلسلة إصلاحات المنظومة القانونية، كجزء من رؤية المملكة 2030م، على نحو يعزز من المكانة التي تحتلها المملكة في محيطها الإقليمي والدولي، لافتًا إلى أن المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للعصر تحتاج لمنظومة قانونية تواكب التغيرات مما يعني أن هذا التوجه من قيادات المملكة خطوة في الطريق الصحيح.

ولفت الخرجي، إلى أن موجة الإصلاحات التشريعية المزمع إجراؤها تُعد توجهًا محمودًا من قادة المملكة، وتسهم بشكل فعال في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030م، مشيرا إلى أن توحيد القواعد يشكل حجر الأساس للمنظومة القانونية في الدول الحديثة، وهي أداة فعالة في تنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ولها العديد من المزايا أبرزها: وضوح الصياغة، فالتشريع يصدر في شكل مكتوب وبألفاظ محددة سلفا بواسطة المشرع مما يسهل معه تحديد المراد بالنصوص، ويسهل التنبؤ بمخرجات القضية سلفًا ويحد من الدعاوى الكيدية وعدم إشغال مرفق القضاء بنزاعات غير مبررة، وكذلك صدوره عن سلطة مختصة تتولى وحدها تفسيره وتحديد المراد بكل نص ما يسهم بشكل فعال في تحقيق الوحدة القانونية والسياسية للدولة، فضلا عن السرعة والسهولة في وضعه كون السلطة المختصة يسهل عليها إصدار النصوص الضرورية كلما دعت الضرورة لذلك، بالإضافة إلى المرونة حيث يسهل على السلطة التشريعية تعديله أو تبديله أو إلغائه. وتابع :"يضاف إلى تلك المزايا، توحيد الحلول القانونية المتبعة والتقليل من أخطاء مرفق القضاء، فالتشريع المكتوب يسهم في توحيد الحلول المتبعة والحد من الاجتهادات الفردية والتقليل من أخطاء مرفق القضاء والحد من تضارب الأحكام القضائية، كما يوفر بيئة جاذبة للاستثمار، فالتشريع يوفر الثقة والطمأنينة للمستثمر، إذ يعطيه تصورا مسبقا عن المنظومة القانونية للدولة المستهدفة لضخ استثماراته فيها، وكذلك تحقيق الأمن والسلم الاجتماعيين".

إلى ذلك أكد رئيس الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وعميد كلية الحقوق بجامعة دار العلوم الدكتور مفلح ربيعان القحطاني، أن مشاريع الأنظمة التي أعلن عنها ولي العهد، تأتي في إطار الحراك التشريعي والتنظيمي الذي يقوده سموه. ويرى القحطاني، أن هذه الأنظمة ستحقق نقلة نوعية في البناء التشريعي في المملكة بعد صدورها وستساهم في حماية حقوق الإنسان وتعزز من مبادئ تحقيق العدالة، كما ستساعد على الشعور بالأمان القانوني في المجالات التي ستنظمها،

فضلا عن الحد من الاجتهادات الفردية عند إصدار الأحكام وتقليل التباين فيما بينها، وكذلك الحد من طول مدة التقاضي، .وستعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة وستحافظ على حقوق المرأة والطفل والأسرة بشكل عام

ا

"هيئة حقوق الإنسان" تعزز قدرات كوادر المجتمع المدني في إعداد التقارير الموازية

المصدر: جريدة واس الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2020م
https://www.spa.gov.sa/viewfullstory.php?lang=ar&newsid=2189661

اختتمت هيئة حقوق الإنسان اليوم، ورشة تدريبية بعنوان "تفاعل المجتمع المدني مع آليات حقوق الإنسان وإعداد وكتابة التقارير الموازية... تقارير الظل"، التي تأتي في إطار برنامج التعاون الفني مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

واستهدفت الورشة تعزيز قدرات كوادر مؤسسات المجتمع المدني في إعداد تقارير موازية مهنية حول تطبيق الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان التي صادقت عليها المملكة، وتعريفهم بآليات الأمم المتحدة في هذا الإطار، وكيفية التنسيق على المستوى الوطني وبناء التحالفات لإعداد التقارير الموازية.

وتناولت جلسات الورشة التي أقيمت على مدى يومين، آليات حقوق الإنسان التعاهدية وغير التعاهدية، وأهمية التقارير الموازية وهيكلها، وكيفية تقديم البيانات المكتوبة، وآلية الحصول على الصفة الاستشارية، والإجراءات الخاصة، وعمل أجهزة هيئات المعاهدات، وطرق تقديم التقارير من قبل الدول الأطراف، وتفاعل المجتمع المدني مع هيئات المعاهدات.

كما استعرضت الجلسات أدوات بناء التحالفات في إعداد التقارير الموازية، سواءً فيما بين المنظمات غير الحكومية أو مع المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص. // انتهى

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

لمنع تفشي فيروس كورونا...

النائب العام يوجه بتكثيف العمل الرقابي والتفتيشي في السجون ودور التوقيف

المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2020م
https://www.alriyadh.com/1869619

صرح مصدر مسؤول في النيابة العامة بأنه اتساقاً مع الجهود المبذولة للحد من تفشي فيروس كورونا الجديد، وتقليل أثر الموجة الثانية للفيروس للحد الأدنى، فقد صدر توجيه النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب لدوائر الرقابة على السجون ودور التوقيف ودور الرعاية الاجتماعية في نيابات المملكة بتكثيف العمل الرقابي والتفتيشي للتأكد من قيام الجهات المعنية بتطبيق أعلى معايير الإجراءات الاحترازية والوقائية لمنع انتشار الفيروس بداخل السجون ودور التوقيف ودور الرعاية الاجتماعية، مع الحرص على الكشف الدوري على المسجونين والموقوفين لتأمين سلامتهم.
وأكد معاليه على أهمية تضافر الجهود مع الجهات الصحية، ووفق المعايير التي اعتمدتها أجهزة الدولة المعنية، مع التركيز على التوعية الصحية بالطرق المناسبة للتعامل مع تداعيات الفيروس بشكل صحيح واتباع الاستراتيجيات اللازمة للوقاية منه.
وأوضح المصدر أن النائب العام وجه برفع تقارير مفصلة عن الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة في هذا الشأن بشكل دوري.

أمانة الرياض: انخفاض مؤشر المنشآت غير المتقيّدة بالإجراءات الاحترازيّة بنسبة 35%

المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2020م
https://www.alriyadh.com/1869553

أوضحت أمانة الرياض، أن مؤشر المنشآت غير المتقيّدة بالإجراءات الاحترازيّة واصل الانخفاض لليوم الثاني على التوالي مسجلاً تراجعًا بنسبة 35% عن يوم أمس الخميس.
وأوضحت الأمانة أن عدد المنشآت التي رصدت عليها مخالفات اليوم بلغت 57 منشأة، مقابل 88 منشأة يوم أمس الخميس، فيما سجل يوم الرابع من الشهر الجاري 128 منشأة كأكثر الأيام رصداً للمخالفات خلال الفترة الأخيرة.

8جهات حكومية لإدارة المنصة الوطنية للتوظيف بشفافية وعدالة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718647

سعيد الزهراني - الطائف

A A

صدرت موافقة الجهات العليا على تشكيل لجنة مكونة من 8 جهات حكومية لإدارة المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف برئاسة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وعضوية وزارة التعليم، ومركز المعلومات الوطني، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والأمانة العامة لمجلس الخدمة العسكرية، والهيئة العامة للإحصاء، ومكتب الإشراف على الخطة الوطنية للتوظيف في القطاعين العام والخاص، واللجنة الوطنية للتحول الرقمي.

يأتي ذلك بعد صدور الموافقة على إنشاء (المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف)، التي تشتمل على قاعدة بيانات لطالبي العمل في القطاعين العام والخاص وفق الاستبانة المصممة لذلك بهدف توحيد وتحسين ورفع كفاية الإجراءات الخاصة باستقبال ومعالجة جميع متطلبات التوظيف لجميع الأطراف ذوي العلاقة (أفراد، قطاع عام، قطاع خاص)، وتحقيق الكفاية والفاعلية والدقة والشفافية وعدالة تقديم التوظيف و تسجيل إجراءات إعلانات التوظيف للجهات، وشموليتها، و إدارة حسابات طالبي العمل، وإدارة صلاحيات الوصول، وكتابة السير الذاتية وتحديثها على المنصة، بالإضافة إلى عملية تصديق البيانات السير الذاتية آلية باستخدام التكامل القائم مع الأطراف الخارجية، وتوثيق بيانات طالبي العمل كما تضمنت الموافقة ترحيل البيانات الحالية التي لدى الجهات المعنية بالتوظيف في القطاعين العام والخاص إلى المنصة، على ان تكون استضافة المنصة بالكامل في مركز المعلومات الوطني، وتضمنت التوجيهات أن تنشأ المنصة على مراحل بما يضمن استمرار عمل مشاريع ومبادرات الجهات المعنية بالتوظيف في القطاعين العام والخاص، والمواءمة بين التقدم والإنجاز في إنشائها وبين جهود واستثمارات الجهات القائمة حاليا، وفق خطة مرحلية تضعها اللجنة التوجيهية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وفق أفضل الممارسات في هذا المجال. و للجنة التوجيهية الاستعانة ببيت خبرة استشاري متخصص، لتقويم الوضع الحالي لمنصات التوظيف الحكومية والموارد والأصول المتوفرة حاليا من جميع الجوانب وتحديد الموارد التي يمكن الاستفادة منها في الوضع المستقبلي، وكذلك تقديم الدعم الاستشاري للمنصة، مثل: تحديد النطاق، ودراسة النموذج المالي الأمثل، وصياغة الشروط والمواصفات الفنية، وفق أفضل الممارسات في هذا المجال.

يذكر أن الجهات الحكومية التي تقوم حاليا بالتوظيف دون المرور على «جدارة» بوزارة الموارد البشرية تتجاوز60 جهة مما أدى إلى خلل في عمليات التوظيف,وعدم استقطاب الكفاءات المناسبة، وإيجاد صعوبة في مطاردة إعلانات التوظيف في القطاع الحكومي.

ضوابط لإجراءات طلبات التنفيذ من الجهات الحكومية في المحاكم الإدارية

المصدر: جريدة المدينة الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718645

سعيدالزهراني-الطائف

صدرت الموافقة على إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية أمام المحاكم الإدارية بديوان المظالم، وذلك في إطار الحفاظ على إيرادات الدولة، والتأكيد على الجهات الإدارية بأن يكون تحصيل إيراداتها - وفقا لنظام إيرادات الدولة ولائحته التنفيذية - أمام المحاكم الإدارية بديوان المظالم، وأن تقوم هذه الجهات بترتيب أولوية السندات التي يتم التقدم بها وفقا لما تقدره بشأنها.

واعتمد الرئيس العام لديوان المظالم الشيخ خالد بن محمد اليوسف، الآلية الخاصة بهذا المشروع، بحيث تتولى الإدارة العامة للشؤون القضائية متابعة هذه الطلبات ورفع تقرير مفصل عنها، وما تواجهه المحاكم من صعوبات أو معوقات وما تراه من مقترحات بشأنها.

إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية

-يرفع طلب التنفيذ بصحيفة تودعها الجهة الإدارية لدى إدارة الدعاوى بالمحكمة الإدارية المختصة، وفقا للإجراءات المقررة في نظام المرافعات أمام ديوان المظالم ولائحتها التنفيذية، على أن يشتمل الطلب بدلا من موضوع الدعوى وأسانيدها بيانات السند المطلوب تنفيذه

-يرفق بالطلب أصل السند وصورة من الإشعار والإنذار المنصوص عليهما في من نظام إيرادات الدولة

-تقيد إدارة الدعاوى الطلب إذا كان مستوفية لما سبق، وإلا عند طلب القيد كأن لم يكن، مع بيان سبب عدم قيد الطلب

-تختص المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها محل إقامة المطلوب التنفيذ ضده أو مركزه الرئيسي، وإذا لم يكن له محل إقامة معروف فتختص المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إصدار السند المطلوب تنفيذه

-تحال صحيفة الطلب فور قيدها إلى الدائرة المختصة، ويبلغ المطلوب التنفيذ ضده بالطلب وموعد الجلسة المحددة لنظره، على ألا يتجاوز الموعد عشرة أيام من تاريخ القيد

-يتم البت في الطلب عند الاقتضاء في الجلسة الأولى، ولو لم يحضر المطلوب التنفيذ ضده، ولا يتم ذلك إلا بعد التحقق من الاختصاص وشروط قبول الطلب، واستيفاء الشروط الموضوعية والشكلية للسند التنفيذي

-يجب أن يبت في الطلب خلال عشرين يوما من تاريخ إحالته للدائرة

-يجب أن يبين في نسخة الحكم المحكمة التي أصدرته، ومكانها، وتاريخ إصداره، والدائرة وقضاتها، وأسماء الأطراف وصفاتهم، وموطن كل منهم وحضورهم أو غيابهم، وأسماء ممثليهم.

-يجب أيضا أن تشمل نسخة الحكم عرضا موجزا لوقائع الطلب ومضمون السند التنفيذي وطلبات الأطراف، ثم أسباب الحكم ومنطوقه، ويوقع قضاة الدائرة وأمين سرها نسخة الحكم الأصلية، وتودع في ملف الطلب قبل الموعد المحدد التسليم صورتها.

-يجب أن يحدد - بعد النطق بالحكم - موعد لتسليم صورة من نسخته لا يتجاوز خمسة أيام.

-تحيل الدائرة الحكم إلى أمانة سر الدائرة قبل يومين من موعد تسليمه، وتحيل الأمانة الحكم إلى إدارة الدعاوي

-إذا صدر الحكم بالتنفيذ، تتولى الجهة طالبة التنفيذ اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في نظام إيرادات الدولة ولائحته التنفيذية.

-يجوز طلب استئناف الحكم الصادر في طلب التنفيذ خلال عشرة أيام من التاريخ المحدد لتسلم نسخته، ولا يترتب على ذلك وقف تنفيذه ما لم تأمر بذلك المحكمة التي تنظر الاستئناف.

-تحيل إدارة الدعاوي طلب الاستئناف على الحكم إلى محكمة الاستئناف الإدارية المختصة في اليوم التالي على الأكثر

من تقديمه
-يتم الفصل في الاستئناف على الأحكام الصادرة في طلبات التنفيذ خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام. إحالته الدائرة.
-تكون المنازعة في تنفيذ السند المحكوم بتنفيذه في دعوى مستقلة، وتحال إلى الدائرة التي أصدرت حكم التنفيذ.
-للدائرة أن تأمر بوقف تنفيذ الإجراءات محل المنازعة إذا طلب ذلك رافع المنازعة وقدرت أن التنفيذ يرتب آثار يتعذر تداركها.

النائب العام يوجّه بتكثيف الرقابة على السجون ودور التوقيف

المصدر: جريدة المدينة الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718608

المدينة - جدة
وجه النائب العام الشيخ سعود بن عبدالله المعجب دوائر الرقابة على السجون ودور التوقيف ودور الرعاية الاجتماعية في نيابات المملكة بتكثيف العمل الرقابي والتفتيشي للتأكد من قيام الجهات المعنية بتطبيق أعلى معايير الإجراءات الاحترازية والوقائية لمنع انتشار الفيروس بداخل السجون ودور التوقيف ودور الرعاية الاجتماعية، مع الحرص على الكشف الدوري على المسجونين والموقوفين لتأمين سلامتهم.
كما وجه برفع تقارير مفصلة عن الإجراءات والتدابير الاحترازية المتخذة في هذا الشأن بشكل دوري، وأكد أهمية تضافر الجهود مع الجهات الصحية وفق المعايير التي اعتمدتها أجهزة الدولة المعنية، مع التركيز على التوعية الصحية بالطرق المناسبة للتعامل مع تداعيات الفيروس بشكل صحيح واتباع الإستراتيجيات اللازمة للوقاية منه.
وصرح مصدر مسؤول في النيابة العامة بأن ذلك يأتى اتساقًا مع الجهود المبذولة للحد من تفشي فيروس كورونا الجديد، وتقليل أثر الموجة الثانية للفيروس للحد الأدنى.

"نزاهة" تحقق مع 411 متهماً في قضايا جنائية وإدارية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 01 رجب 1442هـ -12 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718355

واس - الرياض
باشرت هيئة الرقابة ومكافحة الفساد عددًا من القضايا الجنائية والإدارية، حيث نفذت 490 جولة رقابية خلال شهر جمادى الآخرة 1442هـ، وجرى التحقيق مع 411 متهمًا في قضايا جنائية وإدارية.
وأعلنت مكافحة الفساد عن إيقاف (65) مواطنًا ومقيمًا منهم (48) موظفًا من وزارة الدفاع، والداخلية، والعدل، والشؤون البلدية القروية والإسكان، والتعليم، والبيئة والمياه والزراعة، ورئاسة أمن الدولة، والهيئة العامة للغذاء والدواء، والهيئة

العامة للأرصاد وحماية البيئة؛ لتورطهم بتهم الرشوة، واستغلال النفوذ الوظيفي، وإساءة استخدام السلطة، والتزوير، وأنه جاري استكمال الإجراءات النظامية تمهيدًا لإحالتهم إلى القضاء.
ودعت الهيئة عموم المواطنين والمقيمين للمساهمة في حماية المال العام والحفاظ عليه بالإبلاغ عن أي شبهات فساد مالي أو إداري من خلال الهاتف المجاني 980، أو من خلال البريد الإلكتروني: nazaha.gov.sa980

8جهات حكومية لإدارة المنصة الوطنية للتوظيف بشفافية وعدالة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2021م
https://www.al-madina.com/article/718647

سعيد الزهراني - الطائف
صدرت موافقة الجهات العليا على تشكيل لجنة مكونة من 8 جهات حكومية لإدارة المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف برئاسة وزارة الموارد البشرية والتنمية الاجتماعية، وعضوية وزارة التعليم، ومركز المعلومات الوطني، وصندوق تنمية الموارد البشرية، والأمانة العامة لمجلس الخدمة العسكرية، والهيئة العامة للإحصاء، ومكتب الإشراف على الخطة الوطنية للتوظيف في القطاعين العام والخاص، واللجنة الوطنية للتحول الرقمي.
يأتي ذلك بعد صدور الموافقة على إنشاء (المنصة الوطنية الموحدة للتوظيف)، التي تشتمل على قاعدة بيانات لطالبي العمل في القطاعين العام والخاص وفق الاستبانة المصممة لذلك بهدف توحيد وتحسين ورفع كفاية الإجراءات الخاصة باستقبال ومعالجة جميع متطلبات التوظيف لجميع الأطراف ذوي العلاقة (أفراد، قطاع عام، قطاع خاص)، وتحقيق الكفاية والفاعلية والدقة والشفافية وعدالة تقديم التوظيف و تسجيل إجراءات إعلانات التوظيف للجهات، وشموليتها، و إدارة حسابات طالبي العمل، وإدارة صلاحيات الوصول، وكتابة السير الذاتية وتحديثها على المنصة، بالإضافة إلى عملية تصديق البيانات السير الذاتية آلية باستخدام التكامل القائم مع الأطراف الخارجية، وتوثيق بيانات طالبي العمل كما تضمنت الموافقة ترحيل البيانات الحالية التي لدى الجهات المعنية بالتوظيف في القطاعين العام والخاص إلى المنصة، على ان تكون استضافة المنصة بالكامل في مركز المعلومات الوطني، وتضمنت التوجيهات أن تنشأ المنصة على مراحل بما يضمن استمرار عمل مشاريع ومبادرات الجهات المعنية بالتوظيف في القطاعين العام والخاص، والمواءمة بين التقدم والإنجاز في إنشائها وبين جهود واستثمارات الجهات القائمة حاليا، وفق خطة مرحلية تضعها اللجنة التوجيهية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وفق أفضل الممارسات في هذا المجال. و للجنة التوجيهية الاستعانة ببيت خبرة استشاري متخصص، لتقويم الوضع الحالي لمنصات التوظيف الحكومية والموارد والأصول المتوفرة حاليا من جميع الجوانب وتحديد الموارد التي يمكن الاستفادة منها في الوضع المستقبلي، وكذلك تقديم الدعم الاستشاري للمنصة، مثل: تحديد النطاق، ودراسة النموذج المالي الأمثل، وصياغة الشروط والمواصفات الفنية، وفق أفضل الممارسات في هذا المجال.

يذكر أن الجهات الحكومية التي تقوم حاليا بالتوظيف دون المرور على «جدارة» بوزارة الموارد البشرية تتجاوز60 جهة مما أدى إلى خلل في عمليات التوظيف,وعدم استقطاب الكفاءات المناسبة، وإيجاد صعوبة في مطاردة إعلانات التوظيف في القطاع الحكومي.

عكاظ تنشر إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية

رئيس "المظالم" للقضاة: افتحوا الكاميرات في الجلسات الإلكترونية

المصدر: جريدة عكاظ الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2021م
https://www.okaz.com.sa/news/local/2058033

علمت «عكاظ» أن مجلس القضاء الإداري أصدر تعميماً إلى رؤساء في ديوان المظالم بالالتزام بدخول كل قاض باسم المستخدم الخاص به وفتح الكاميرا بما يحقق ثقة المتقاضين بانعقاد الدائرة القضائية بقضاتها.

وأصدر رئيس الإدارة العامة للتفتيش القضائي بمجلس القضاء الإداري علي السلطان تعميماً؛ أشار فيه إلى ورود شكاوى تتعلق بعدم التزام بعض الدوائر القضائية بفتح الكاميرا الخاصة بالقضاة في الجلسات الإلكترونية، ما يترتب على ذلك ضعف ثقة المتقاضين بالخدمة، وفي ضوء ذلك أصدر رئيس ديوان المظالم خالد اليوسف توجيهاً أكد فيه إلزام القضاة بفتح الكاميرات عند عقد الجلسات الإلكترونية.

في غضون ذلك، أصدر رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الدكتور خالد اليوسف، قراراً بالموافقة على إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية استناداً إلى توجيه مجلس الوزراء بالتأكيد على الجهات الحكومية بأن يكون تحصيل إيراداتها وفقاً لنظام إيرادات الدولة ولائحته التنفيذية أمام المحاكم الإدارية بديوان المظالم وأن تقوم تلك الجهات بترتيب أولوية السندات التي يتم التقدم بها.

وطبقاً لتنظيم إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية تتولى الإدارة العامة للشؤون القضائية متابعة الطلبات ورفع تقرير مفصل عنها، وما تواجهه المحاكم من صعوبات أو معوقات وما تراه من مقترحات بشأنها، وتتكون إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية من 14 بنداً وفق ما اطلعت عليه «عكاظ» وأبرزها رفع طلب التنفيذ بصحيفة تودعها الجهة الإدارية لدى إدارة الدعاوى بالمحكمة الإدارية المختصة وفقاً للإجراءات المقررة في نظام المرافعات، على أن يشتمل الطلب بدلاً من موضوع الدعوى وأسانيدها بيانات السند المطلوب تنفيذه، ويرفق بالطلب أصل السند وصورة من الإشعار والإنذار المنصوص عليهما في نظام إيرادات الدولة، وتقيد إدارة الدعاوى الطلب إذا كان مستوفياً لما سبق.

وحسب قواعد إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية تختص المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها محل إقامة المطلوب التنفيذ ضده أو مركزه الرئيسي، وإذا لم يكن له محل إقامة معروف فتختص المحكمة التي يقع في نطاق اختصاصها مكان إصدار السند المطلوب تنفيذه.

وتحال صحيفة الطلب فور قيدها إلى الدائرة المختصة، ويبلّغ المطلوب التنفيذ ضده بالطلب وموعد الجلسة المحددة لنظره، على ألا يتجاوز الموعد عشرة أيام من تاريخ القيد، ويتم البت في الطلب عند الاقتضاء في الجلسة الأولى؛ ولو لم يحضر المطلوب التنفيذ ضده، ولا يتم ذلك إلا بعد التحقق من الاختصاص وشروط قبول الطلب، واستيفاء الشروط الموضوعية والشكلية للسند التنفيذي. وفي كل الأحوال، يجب أن يبت في الطلب خلال 20 يوماً من تاريخ إحالته للدائرة.

الاستئناف خلال 10 أيام

أوجبت الإجراءات أن يبين في نسخة الحكم المحكمة التي أصدرته، ومكانها، وتاريخ إصداره، والدائرة وقضاتها، وأسماء الأطراف وصفاتهم، وموطن كل منهم وحضورهم أو غيابهم، وأسماء ممثليهم. ويجب أيضاً أن تشمل نسخة الحكم عرضاً موجزاً لوقائع الطلب ومضمون السند التنفيذي وطلبات الأطراف، ثم أسباب الحكم ومنطوقه. ويوقع قضاة الدائرة وأمين

سرها نسخة الحكم الأصلية، وتودع في ملف الطلب قبل الموعد المحدد التسليم صورتها، كما يجب أن يحدد -بعد النطق بالحكم- موعد لتسليم صورة من نسخته لا يتجاوز خمسة أيام، وتحيل الدائرة الحكم إلى أمانة الدوائر قبل يومين من موعد تسليمه، وتحيل الأمانة الحكم فوراً إلى إدارة الدعاوى. وإذا صدر الحكم بالتنفيذ، تتولى الجهة طالبة التنفيذ اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها في نظام إيرادات الدولة ولائحته التنفيذية. وأجازت الإجراءات الجديدة طلب استئناف الحكم الصادر في طلب التنفيذ خلال عشرة أيام من التاريخ المحدد لتسلم نسخته، ولا يترتب على ذلك وقف تنفيذه ما لم تأمر بذلك المحكمة التي تنظر الاستئناف. وأوضحت إجراءات طلبات التنفيذ المقدمة من الجهات الإدارية أن تحيل إدارة الدعاوى طلب الاستئناف على الحكم إلى محكمة الاستئناف الإدارية المختصة في اليوم التالي على الأكثر من تقديمه. ويتم الفصل في الاستئناف على الأحكام الصادرة في طلبات التنفيذ خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من إحالته إلى الدائرة.

الاقتصادية
جريدة العرب الاقتصادية الدولية

التنوير العدلي

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2021م
https://www.aleqt.com/2021/02/13/article_2031571.html

محمد اليامي

يتخذ القرارات العقلانية من لديه تصور للمستقبل، مستقبل بلاده، والعالم، ويتخذ القرارات الاستراتيجية الشجاعة من لديه طموح حقيقي للإصلاح والتقدم.

تطوير التشريعات القضائية خطوة مهمة حضاريا وتاريخيا وفيها قراءة عميقة لمكامن خلل يجب تعديلها للوصول إلى مستوى أفضل في التعاملات، داخليا وخارجيا.

اطلعت على عرض تقديمي مفصل من لجنة إعداد هذه التشريعات بعد إعلانها من ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، بساعات قليلة، ورأيت مشروعا جبارا آخذا وقتا وجهدا، ولم يكن محصورا في أهل القضاء والقانون، بل امتدت الدراسات إلى خبراء وعلماء الاجتماع، وعلم النفس، والأسرة، والاقتصاد، وفي هذا نقلة مهمة، خاصة عندما يتعلق الأمر بعلم الاجتماع الذي يشكل أخذ مرئياته جزءا من التطور في التفكير والتنفيذ الذي نعيشه.

اقتصاديا، سنشهد مزيدا من استقرار الحقوق المالية واطمئنان أفراد المجتمع داخل المملكة لصحة التعاملات التي يجرونها، وتسهيل القرارات الاستثمارية بوجود نظام للمعاملات المدنية، وما اتسم به من وضوح وقواعد آمرة، وتحفيز الاستثمار الأجنبي لوضوح الأنظمة المدنية والجزائية.

أيضا هناك تنظيم الحركة الاقتصادية وجعلها أكثر سلاسة وديناميكية، نظرا إلى ما يترتب على التنظيم من تقليل التنازعات، إضافة إلى تقليل الإنفاق على التكاليف القضائية، لأن التشريعات القضائية ستحد من الإنفاق المالي المترتب على تكاليف التقاضي الناتجة عن تزايد حالات اللجوء إلى المحاكم لفصل النزاعات.

اجتماعيا، نحن بصدد تعزيز السمعة السعودية دوليا، وتعزيز الحقوق محليا، خاصة فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية والطرفان الأضعف فيها تاريخيا، المرأة والطفل.

قانونيا، كون الجميع متساوين أمام القضاة، سيصبح القضاة أيضا متساوين أمام الناس، وكما يطبقون شريعة واحدة، سيطبقون أيضا تقنينا واحدا، وإجراءات واضحة وثابتة لكل قضية، دون اجتهادات شخصية، أو مواقف أيدلوجية مسبقة، أو موقف من أفكار، وأشخاص، وقضايا عامة وخاصة.

ثقافيا، كان واضحا في هذا الإعلان وتفاصيله التصالح مع علم الاجتماع، وعلم النفس، دون المساس بأصول الشرع المتفق عليها.

لقد أبدت الملامح الأولية لهذه التطورات في التشريعات تقريب وجهة النظر الشرعية والقانونية مع علوم إنسانية أخرى هي في الأصل علوم تكاملية مع القانون، ليتوجه المشرع نحو الواقعية الاجتماعية، ومن قبل نحو الواقعية التاريخية، وليقلل أو يحد من سلطة الأفراد "التقديرية"، لتكون السلطة للشرع الحنيف والقانون المدون.

إن المعتبر دوما هو تحقيق العدالة والمساواة، فليحيا العدل، ولتواصل بلادنا وقيادتنا هذا التنوير الحقيقي المرتكز على أفعال أصيلة، وليس ذلك المتشبث بالأقوال وتوافه القضايا الصغيرة.

ريادة مشروعات الرؤية

المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 رجب 1442هـ -14 فبراير 2021م
https://www.alriyadh.com/1869653

كلمة الرياض

..نجحت مشروعات رؤية 2030 التي يعلنها سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان فترة بعد أخرى، في لفت الأنظار إليها داخل البلاد وخارجها، هذه المشروعات عكست صورة زاهية عن تطلعات المملكة، التي أكدت للجميع أنها اختارت ـ طواعية ـ أن تتغير إلى الأفضل من خلال إعادة صياغة الكثير من المفاهيم القديمة، واستبدالها بمفاهيم حديثة تواكب المستجدات، وتنشد التطور، بغية الوصول إلى أعلى قمم الازدهار الاجتماعي والاقتصادي، وتعزيز رفاهية المواطن، وبناء مستقبل مغاير للأبناء والأحفاد.

وما يميز مشروعات الرؤية أنها جاءت نتاج دراسات ميدانية مستفيضة، خلصت إلى أن المملكة تحتاج إلى هذه المشروعات على أرض الواقع، لكي تواصل المسير في الطريق الذي ارتضته لنفسها وشعبها، وبناء المملكة على مرتكزات اقتصادية ثابتة وقوية، تضمن تنوع الدخل، والحد من الاعتماد على النفط، وفي مقدمة هذه المشروعات مشروع البحر الأحمر الذي أعلن عنه ولي العهد قبل فترة.

وجاءت الرؤية التصميمية لجزيرة شريرة، وهي البوابة الرئيسة للمشروع، حاملة الكثير من الرسائل المهمة إلى من يهمه الأمر، أولى هذه الرسائل أن المملكة لا ترضى بأقل من القمة عندما تعلن عن تفاصيل مشروع ما، وثاني الرسائل أن المشروع يتميز بالريادة والانفراد إضافة إلى الجمال الأخاذ والانبهار الحقيقي، ليكون قيمة إضافية إلى منظومة الاقتصاد الوطني.

ملامح الرؤية التصميمية للجزيرة، رُغم أنها أعلنت قبل يومين، إلا أنها مازالت مثار اهتمام الجميع وحديثهم اليومي، لما تحمله من علامات فخامة وانفراد وإبهار، تعكس الرؤية الخاصة بالمملكة وشعبها، فلم يأت التصميم مشابهاً أو حتى مقارباً لأي مشروع آخر في العالم، وإنما جاء بأفكار خاصة لم يشهدها العالم من قبل، وهذا ما حرص عليه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، الذي يراهن على الجدوى الاقتصادية والاجتماعية لجميع المشروعات التي أعلنها تحت مظلة الرؤية، ويرى أنها ستعزز اقتصاد المملكة بمدخول نوعي.

فكرة تصميم جزيرة شريرة حافظت على الموروث البيئي والثقافي للمجتمع السعودي، عندما أخذت التنوع البيولوجي في الاعتبار، وعندما اهتمت بأشجار المانغروف والموائل الأخرى، لتشكل خطوط دفاع طبيعية ضد عوامل الانجراف والتعرية، مثل هذه المزايا تشير إلى حجم الحرص والمتابعة التي توليها الجهات المعنية بكل تفاصيل مشروعات الرؤية منذ اللحظة الأولى لتصميمها، إلى أن تصبح واقعاً ملموساً على أرض الواقع.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الرياض الاحد 03 رجب 1442هـ - 14 فبراير 2021م https://www.alriyadh.com/1869737
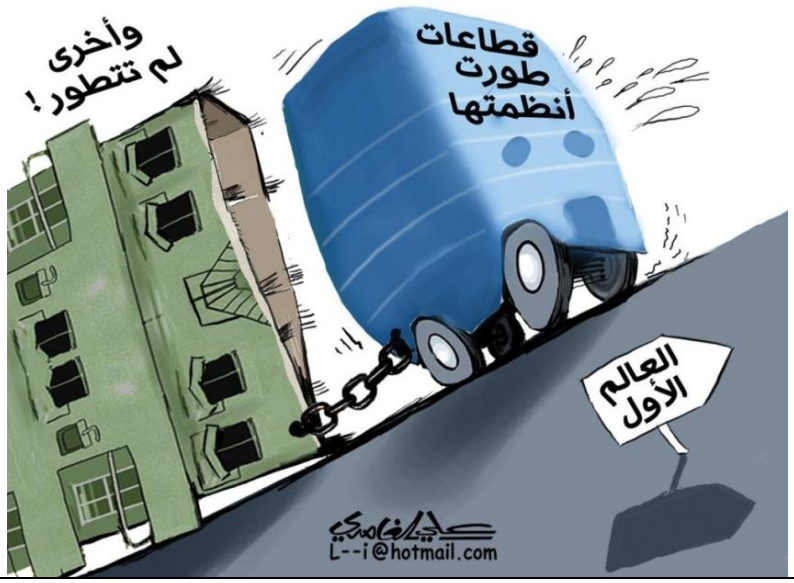	المصدر: جريدة المدينة الاحد 03 رجب 1442هـ - 14 فبراير 2021م https://www.al-madina.com/article/718600